الوجود الفلسطيني في لبنان وانعكاسات الازمة الفلسطينية على الوضع اللبناني

أ.م.د. اسراء شريف الكعود*

مقدمة

ان العلاقات الفلسطينية – اللبنانية هي علاقات طويلة الأمد بسبب القرب الجغرافي بين البلدين فضلاً عن كثافة الوجود الفلسطيني على الاراضي اللبنانية الذي يتجاوز (١٢%) من مجموع السكان الفلسطينيين العام في لبنان. وكانت لبنان وفلسطين فضلاً عن سوريا والاردن تحت عنوان واحد وهي بلاد الشام[١].

وتشير المصادر الحديثة الى وجود نحو (٤٠٠.٠٠٠) لاجيء فلسطيني في لبنان بحسب احصائية الاونروا عام ٢٠٠٨ ، وذلك ما يشكل احد العناصر المحددة للسياسة اللبنانية بما يملكون من خلفيات سياسية ومذهبية وبوجود مسلح في المخيمات .

وبالمقابل تحتل لبنان موقعاً متميزاً حيث ان لبنان احدى دول الطوق العربي لها حدود مع (اسرائيل) تبلغ (٧٩) كم٢[٢]. ولم تتوصل الى تسوية سلمية مع (اسرائيل) حتى وقت كتابة هذا البحث ، كما ان (اسرائيل) لاتزال تحتل مزارع شبعا ولازالت المواجهات مستمرة بين (اسرائيل) ولبنان فقد حدثت في صيف عام ٢٠٠٦ آخر مواجهة عسكرية حادة بين الطرفين.

يعد موضوع الوجود الفلسطيني في لبنان موضوعاً حيوياً علمياً وعملياً ومطلوباً في وقت واحد لكون الدولتين من الاقطار العربية المتجاورة والمرتبطة بوشائج مختلفة ، وفضلاً عما سبق فان الموضوع يمثل نموذجاً للعلاقات بين دولة مثل لبنان تمثل التنوع العرقي بكل واجهاته المختلفة ودولة فلسطين التي تعد قضيتها القضية المركزية الاولى على صعيد الشرق الاوسط والوطن العربي بأسره.

الوجود الفلسطيني في لبنان بين عامي ١٩٦٧-١٩٨٢

اختلفت المراحل التاريخية للوجود الفلسطيني في لبنان ، فقد توزع الفلسطينيون من الجنوب الى الشمال ومن بيروت الى البقاع واقاموا داخل المخيمات وخارجها ، الا انه فيما بعد جرت عمليات نقل وتجميع للفلسطينيين الذين كانوا يتواجدون في مخيمات مبعثرة ضمن مخيمات رئيسة محددة مثل مخيم تل الزعتر ، وعين الحلوة ، والمية ومية ، وغيرها ، بناءاً على طلب الحكومة اللبنانية ولم يحق لهم ممارسة الحريات المحددة مثل حرية السفر والتنظيم السياسي والاحزاب والانتماء النقابي وحرية التجمع[٣].

وفي هذا المبحث سوف نتناول الوجود الفسطيني في لبنان بين عامي (١٩٦٧-١٩٨٢) ثم الوجود الفلسطيني منذ الاجتياح الاسرائيلي لبيروت ١٩٨٢ وحتى اتفاقية الطائف ، ونعرج بعدها على الوجود الفلسطيني في ظل اتفاقية الطائف ١٩٨٩ .

برز الوجود الفلسطيني في لبنان بشكل رئيس في اعقاب حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ حين قامت منظمة التحرير الفلسطينية بانشاء قواعد ومعسكرات ثابتة في لبنان لمواجهة (اسرائيل) ولم تعترض الحكومة اللبنانية بادىء الامر على نشاط الوحدات الفدائية الفلسطينية وذلك لاسباب منها صغر حجم الوحدات ، والفعالية المحدودة للعمل الفدائي والقدرة على احتواء تلك الوحدات المتمركزة حيث ازداد نشاطها ، وكذلك ان الحكومة اللبنانية لم تعترض على ذلك النشاط الفلسطيني رغبة منها في امتصاص نقمة الدول العربية لعدم مشاركة لبنان مع الدول العربية في صد العدوان (الاسرائيلي) على الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، الا ان موقف الحكومة اللبنانية تغير فيما بعد عندما بدأت تعارض مثل هكذا نشاط على ارضها وذلك لاسباب منها:

١- تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني وبخاصة بعد الحملة الاردنية ضد التنظيمات الفدائية الفلسطينية في ايلول / ١٩٧٠ واغلاق الجبهات العربية الاخرى ، وقد تركز تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان واصبح ملجأهم الاخير.

٢- اشتدت قبضة الحكومة اللبنانية على المخيمات الفلسطينية حين حصلت اعمال عنف واشتباكات وصلت ذروتها في تظاهرة ٢٣ / نيسان / ١٩٦٩ التي قامت بها التنظيمات الفدائية الفلسطينية في لبنان ونتيجة لذلك استقالت حكومة رشيد كرامي واوصلت تلك الاحداث البلاد الى ازمة سياسية استمرت (٧) اشهر[٤].

بررت الحكومة اللبنانية موقفها المضاد لنشاط المقاومة الفلسطينية بأن العمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية تعرض سلامة لبنان للخطر من جانب دولة تملك قدرة عسكرية تتمثل (باسرائيل) وذلك مرتبط باختلاف الستراتيجيات فقد تبنت لبنان تلك الستراتيجية منذ عقد هدنة رودس عام ١٩٤٩ بين (اسرائيل) ولبنان والتي وضعت اسس احترام الوضع القائم على خطوط الهدنة وتبلورت فيما بعد بعدم ربط امن لبنان بأمن الدول العربية[٥].

* جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ.

٣- بدأت المقاومة الفلسطينية تعمل خلافاً للقوانين والانظمة اللبنانية على الرغم من ان المقاومة رفعت شعار (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية) ، بيد انها انحصرت فيما بعد في المخيمات والمدن والقرى اللبنانية وبنت قواعد ارتكازية على الحدود فبذلك تجاوزت القوانين التي وضعتها الحكومة اللبنانية وذلك من وجهة نظر لبنانية[٦].

٤- عدم التزام الحكومة اللبنانية باتفاقية القاهرة[٧] التي عقدت في ٣ / تشرين الثاني / ١٩٦٩ والتي نظمت العلاقة بين العمل الفدائي الفلسطيني والحكومة اللبنانية وذلك اثر ضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن في ايلول ١٩٧٠ ، وقد حصل نتيجة ذلك اعمال عنف ومصادمات في منطقة جبيل ومجدل ومخيمات بيروت وطرابلس التي قصفت بسلاح الجو اللبناني في تشرين الاول / ١٩٧٠.

٥- لقد اسهم تزايد عدد الفلسطينيين في لبنان في اثارة مخاوف الحكومة اللبنانية وذلك بسبب ما احدثه ذلك التزايد من خلل في التركيب السكاني (الديمغرافي) وهذا ليس في صالح الطوائف المسيحية وبخاصة الطائفة المارونية بسبب ان الفلسطينيين اغلبهم مسلمون وذلك ما قد يحدث تغيراً في الوضع السكاني والاجتماعي في لبنان .

تأزم الموقف حين وقع حادث عين الرمانة في ١٣ / نيسان / ١٩٧٥ حين تم اطلاق النار من مسلحين على اوتوبيس يقل (٢٦) شخصاً فلسطينياً ماراً بمنطقة عين الرمانة قضوا جميعاً في ذلك الحادث[٨]. وقد مثل ذلك الحادث الشرارة الاولى لتصاعد وتيرة الاحداث بين المقاومة الفلسطينية والجبهة اللبنانية. وقد اسهم الوجود الفلسطيني في التأثير في النظام السياسي في لبنان وذلك عبر الانقسام الذي حصل في الحكومة والاحزاب والقوى السياسية في لبنان فما ان انفجرت الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ وتوالت العمليات العسكرية (الاسرائيلية) على الجنوب والمخيمات الفلسطينية حتى برز ذلك الانقسام واضحاً وقد تحول الى حرب اهلية بين الحركة الوطنية[٩] والمقاومة الفلسطينية من جهة والجبهة اللبنانية من جهة اخرى[١٠].

كان الفسطينيون في تحالفهم مع قوى اليسار مسيطرون على لبنان حتى وجدت سوريا نفسها في مأزق حين بدأ الحصار يشتد على الموارنة من قبل المقاومة الفلسطينية والتحالف اليساري.

وفي ٣١ - ايار - ١٩٧٦ عبرت طوابير سورية مدرعة الحدود اللبنانية بقوة وعلى الفور فكت حصار الفلسطينيين واليساريين عن المعاقل المسيحية ولاسيما مدينة زحلة في وادي البقاع.

وفي اواخر حزيران / ١٩٧٦ كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية وخطوط امدادها وتموينها في البر والبحر وتسيطر على نحو ثلثي البلاد . لقد جعل التدخل السوري الفلسطيني واليساريين يتخذون موقف الدفاع ، مما غير مجرى الحرب الاهلية ومكن الجبهة اللبنانية من محاصرة مخيم تل الزعتر الكبير الواسع الامتداد في ضواحي بيروت الشرقية وكان يقطن المكان حوالي ثلاثين الف من اللاجئين الفلسطينيين فسقط في ١٢ - اب - ١٩٧٦ بعد (٥٢) يوماً من الحصار الذي فرضته الجبهة اللبنانية ومات حوالي ثلاثة الالاف مدني .

وفي اواخر ايلول واوائل تشرين الاول ١٩٧٦ تم شن عدة هجمات عسكرية انتهت باندحار كامل للفلسطينيين وحلفائهم واختفت الجيوش اليسارية من شوارع بيروت وتم اعطاء الشرعية لوجود القوات السورية وتم الاعتراف بها على انها قوات ردع عربية ، ووافقت بعض الدول العربية على تمويل نفقات تدخلها واعيد الفلسطينيون الى مخيماتهم[١١].

تم اغتيال كمال جنبلاط (حليف ياسر عرفات) في ١٦ - اذار - ١٩٧٧ حين كان في طريقه من قلعته في المختارة الى بعقلين اكبر القرى الدرزية في الشوف.

اختلفت الاحزاب والقوى السياسية اللبنانية حول الوجود الفلسطيني نتيجة الاختلاف في المصالح والايدلوجيات التي يتبناها كل منهم فالحركة الوطنية او القوى اليسارية رأت في الوجود الفلسطيني الحليف الطبيعي. وذلك انطلاقاً من ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية مركزية لا يجوز التعرض لها ووجوب الدفاع عنها وتوطيد العلاقات اللبنانية – الفلسطينية ، كما انها ترى في الوجود الفلسطيني قوة مساندة تساعد في تحقيق هدفها في المشاركة في النظام السياسي ، اما الاحزاب اليمينية (المحافظة) فقد رفضت وجود المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين رفضاً قاطعاً وذلك للاسباب الاتية :

١- ان المقاومة الفلسطينية متحالفة مع القوى اليسارية (التقدمية) وبخاصة الحركة الوطنية اللبنانية.
٢- ان اللاجئين الفلسطينيين هم مسلمون وهذا في نظر الجبهة اللبنانية يهدد التوازن الطائفي في لبنان .
٣- توريط لبنان في الدخول بصراع مع (اسرائيل) وهذا ما تتحاشاه الحكومة اللبنانية آنذاك، وبالفعل تم القاء اللوم على المقاومة الفلسطينية بسبب ما حصل للسكان جراء الحرب وليس بسبب (اسرائيل) [١٢].

اتبعت تلك الاحزاب بمساندة الحكومة اللبنانية اسلوبين هما :

أ- التضخيم من خطورة الاعتداءات (الاسرائيلية) على الجنوب والمدن اللبنانية.
ب- اظهار عجز الدولة عن مواجهة هذه الاعتداءات بدعوى ان لبنان لا يمكن ان يواجه قدرة (اسرائيل) العسكرية والحل في رأي تلك الاحزاب يتمثل باخلاء منطقة الجنوب اللبناني من المقاومة الفلسطينية.

من ذلك يتبين ان الوجود الفلسطيني كان يمثل عاملاً فعالاً في ازمة عام ١٩٧٥ فقد اتخذ ذلك الوجود طابعاً سياسياً ومارس تأثيراً في النظام السياسي في لبنان اذ اسهم النشاط الفلسطيني في ان يكون هنالك صراع داخلي بين الاطراف اللبنانية وان يكون (لاسرائيل) مبرراً للقيام بعمليات عسكرية في لبنان .

الوجود الفلسطيني منذ الاجتياح (الاسرائيلي) لبيروت ١٩٨٢ وحتى اتفاقية الطائف

على الرغم من المشاركة السورية الى جانب الجبهة اللبنانية التي تمثل المسيحيين الموارنة بيد ان الموارنة تحالفوا فيما بعد مع (اسرائيل) وذلك للحصول على ضمانات تأمين مع (اسرائيل) واعلن وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريز يوم ٢٥ - كانون الثاني - ١٩٧٦ برنامج سياسة (السياج اللطيف) التي بموجبها تم فتح السياج الامني للمرور وهو حزام كانت (اسرائيل) قد اقامته من جانب واحد عام ١٩٧٤ ثم راحت من خلاله تقدم المساعدات لسكان القرى الحدودية اللبنانية والرعاية الصحية والطبية وفتح مجالات وفرص عمل للعمالة اللبنانية في مجالات البناء والتحريج والقطاف[١٣]. وفتح اسواق (اسرائيلية) فضلاً عن قيام (اسرائيل) بدوريات مدرعة تجتاز الحدود بحرية داخل لبنان والاكثر من ذلك تأسيس ميلشيا مؤيدة (لاسرائيل) يقودها سعد حداد الضابط المسيحي في الجيش اللبناني[١٤].

جاء الاجتياح (الاسرائيلي) للبنان يوم ٦ - حزيران - ١٩٨٢ ليشكل تحولاً هاماً في قضية الوجود الفلسطيني في لبنان اذ كان من نتائجه خروج الفلسطينيين من بيروت والدمار الذي لحق بالمخيمات الفلسطينية في لبنان ومنها مخيمات عين الحلوة في منطقة صيدا الذي يضم (٢٠) الف فلسطيني ومخيمي برج الشمالي والرشيدية في منطقة صور.

كانت الغاية الاساسية من الاجتياح (الاسرائيلي) هو اجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية وارغام لبنان تحت وطأة الغزو والاحتلال ابرام اتفاق سلام مع (اسرائيل) على غرار اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ، وكان الهدف الاخر يتمثل باضعاف سورية عسكرياً وازاحة لبنان من دائرة النفوذ السورية وسيطرتها . وبالفعل فقد تلقت سوريا مالم تكن تتوقعه من ذلك الاجتياح (الاسرائيلي) اذ تفوقت (اسرائيل) عسكرياً ، لقد افتقدت تلك العملية الى عنصر التكافؤ اذ قدرت نسبة الجنود (الاسرائيليين) الى م. ت. ف (١-١٢) فضلاً عن استخدامها اسلحة محرمة دولياً. وفقدت سوريا اثناء عملية الاجتياح وما تبعها (١٠٢) طائرة و (٦١) طياراً خلال ثلاثة ايام وتدمير شبه يسير لشبكة صواريخ ارض – جو السورية[١٥]. حيث اعتمدت (اسرائيل) على القصف الجوي المكثف وضربات المدفعية ضد مدن صور وصيدا وبيروت لعدة ايام متصلة حتى اجبرت الفلسطينيين على الانسحاب منها في ١٣ - حزيران - ١٩٨٢.

كان الهدف الاساس المتمثل بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت من لبنان مركزاً للنشاط الخاص بالمقاومة الفلسطينية اذ تمكنت من التحرك خلاله ، اضافة الى ان المنظمة اخذت تكتسب شرعية دولية واسعة النطاق كونها ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني لذلك قامت (اسرائيل) بعملية الغزو من اجل القضاء على المقاومة الفلسطينية التي تشكل خطراً على (اسرائيل) وذلك من خلال ضرب قواعدها وقياداتها وسبل مواصلاتها لذلك ومنذ عام ١٩٧٩ اعلن وزير الدفاع (الاسرائيلي) عزرا وايزمن عن سياسة امنية جديدة للبنان تتلخص بضرب (اسرائيل) قواعد منظمة التحرير الفلسطينية . وبالفعل قامت (اسرائيل) بغارات منتظمة على جنوب لبنان وتقديم اسلحة لقوات الكتائب الموالية لاسرائيل تقدر بملايين الدولارات[١٦].

لقد اسهم الاجتياح (الاسرائيلي) للبنان يوم ٦ - حزيران - ١٩٨٢ في الحد من المقاومة الفلسطينية ونشاطها في لبنان وهجرة الفلسطينيين خارج لبنان عام ١٩٨٢ ، بيد ان منظمة التحرير الفلسطينية اقامت قواعد عسكرية في لبنان ليس لصد الهجمات (الاسرائيلية) حسب بل لمقاومة التدخل السوري في لبنان[١٧].

جاءت حرب المخيمات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة امل (١٩٨٥-١٩٨٧) لتزيد الاوضاع سوءاً فقد ادت الى تدمير (٧٠%) من مخيم شاتيلا واجزاء كبيرة من مخيم برج البراجنة والى تهجير (١٨) الف لاجيء من المخيمات الى مناطق اخرى من لبنان وخارجه[١٨].

وقد انتهت الحرب بعد توقيع اتفاق صيدا يوم ١١ - ايلول - ١٩٨٧ بين وفد فلسطيني ضم ممثلين من مختلف الفصائل ووفد لبنان الذي مثلته جبهة التحرير والتوحيد[١٩] . وقد نص الاتفاق على ((رفع الحصار عن المخيمات مقابل انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية التي عادت الى لبنان عام ١٩٨٥ من شرق صيدا لتتمركز في مناطق محدودة محيطة بمخيمات ، عين الحلوة والمية مية)) ، وقد سبق ذلك الاتفاق اتفاقي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بين حركة امل وجبهة الانقاذ الوطني التابع لسوريا ، وبعد ان تم الاتفاق أي اتفاق صيدا عام ١٩٨٧ تجددت الاشتباكات وادى ذلك الى تدخل الجزائر وسيطاً وانعقد اجتماع موسع في الجزائر يوم ١ - تشرين الثاني - ١٩٨٧ تم فيه الاتفاق على رفع الحصار عن المخيمات في بيروت وصور وادخال المواد التموينية والادوية على ان يواكب ذلك انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية عن مواقفها في شرق صيدا لتحل محلها قوات جبهة التحرير والتوحيد ، وقد طبق الاتفاق بالفعل .

كان اتفاق صيدا اول اتفاق يوقع بحضور جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات مع طرف لبناني لا يقتصر على حركة امل وحدها وانما شمل ثلاثة اطراف اخرى مؤيدة لسوريا[٢٠].

الوجود الفلسطيني في ظل اتفاقية الطائف ١٩٨٩

استمرت اوضاع الفلسطينيين بالتوتر وعدم القدرة على حصول اتفاق يكفل حماية المخيمات حتى جاءت اتفاقية الطائف سنة ١٩٨٩ التي تضمنت نصوص سياسية ساهمت في تحديد العلاقات اللبنانية – الفلسطينية وذلك من خلال النص الذي ورد في الفقرة الاولى من تلك الوثيقة والتي نصت على ((حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية)).

وقفت منظمة التحرير الفلسطينية بالضد من ذلك النص لان المقصود بحل الميليشيات غير اللبنانية بالوجود العسكري الفلسطيني ، وقد اعتبرت المنظمة ان الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان ليس مماثلاً لوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وذلك لسببين[٢١].

أ- ان الوجود العسكري الفلسطيني يسبق وجود هذه الميليشيات بما لا يقل عن عشر سنوات وما الحروب التي خاضتها المقاومة في عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ الا دليل على ذلك.

ب- ان الوجود الفلسطيني شرعي ذلك لانه فوق اراضي عربية واقر من قبل جامعة الدول العربية التي اعطت الحق لعقد اتفاقيات ثنائية بين المنظمة والبلدان المعنية بما في ذلك لبنان الذي ابرم اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والتي الغيت من جانب لبنان عام ١٩٨٧.

حاولت الحكومة اللبنانية جاهدة في سبيل التطبيق الكامل لاتفاقية الطائف ١٩٨٩ التي نفت صراحة على عدم التوطين الفلسطيني ، وفي الوقت نفسه تسعى لازالة ما يعترض لعلاقتها بالفلسطينيين في لبنان من شوائب عبر افهامها الفلسطينيين ان التوطين يستهدف الفلسطينيين في هويتهم الوطنية ، والدليل على ذلك ما اكده تصريح فارس بويز وزير خارجية لبنان يوم ١٨ - نيسان - ١٩٩٤ حين قال ((انه يجري التداول لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على اساس تهجير الجزء الاكبر منهم الى خارج لبنان)).

كما اشار وزير الداخلية ميشال المر ((ان التوظيف يرفضه الشعب اللبناني بكل طوائفه وكذلك رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب))[٢٢].

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته اتفاقية الطائف (الوفاق الوطني) وانهاء المواجهات المسلحة بيد ان الاتفاقية لم تستطع حل المشكلة اللبنانية بشكل نهائي ، فلم يتم حل التنظيمات المسلحة والميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بالكامل فقد اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان ممثلها زايد وهبة في لبنان ((ان المنظمة ترفض اوامر الحكومة اللبنانية بتسليم سلاحها طالما ان (اسرائيل) لا تنسحب من الجنوب)). رغم تأكيد رئيس الجمهورية الياس الهراوي ان الحكومة ستحفظ حقوق الفلسطينيين وترفض الاحتفاظ باسلحتهم واي هجمات صاروخية ضد (اسرائيل) من جنوب لبنان[٢٣].

ان هنالك احتمالين لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان :

فالاول هو عودة الفلسطينيين في لبنان الى منطقة الحكم الذاتي وهو احتمال اذا ما تحقق فهو ليس بقريب وذلك لعدة اسباب اهمها :

أ- ضعف القدرة الاستيعابية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، اذ من المعروف ان نسبة البطالة تشهد ازدياداً ملحوظاً وان الاكتظاظ السكاني في غزة هو الاكثر ارتفاعاً في العالم[٢٤].

ب- رفض (اسرائيل) عودة عدد كبير من اللاجئين الى اراضيها.

اما الاحتمال الثاني فهو توطين الفلسطينيين في لبنان وفي هذه الحالة فإن لبنان سيواجه عدة اشكالات اهمها :

١- ان القبول بمبدأ التوطين يعني ان لبنان سيعمل عكس ما ورد في وثيقة الطائف ١٩٨٩ التي نصت على رفض مبدأ التوطين .

٢- مراعاة الوضع القانوني للفلسطينيين الباقين في لبنان بعد منحهم الجنسية الفلسطينية وان كانت اقامتهم في لبنان ، بالاضافة الى الحقوق المدنية والاجتماعية.

٣- ان التوطين قد يحدث اختلالاً في التوازن الطائفي خاصة مع وجود (٤٠٠) الف لاجيء فلسطيني من مجموع عشرة ملايين لاجيء فلسطيني في العالم[٢٥].

٤- عدم الاتفاق حول حماية امن المخيمات خاصة بعد التدمير الذي اصابها خلال الحرب فإن الحكومة اللبنانية اعتبرت مسألة حماية المخيمات مجرد نوع من الامتيازات التي يطمح فيها الفلسطينيين ان ينالوها في لبنان.

٥- الانقسام في الرأي العام اللبناني فهنالك من يرى بأن من الطبيعي عودة الفلسطينيين الى منطقة الحكم الذاتي ومواصلة نشاطهم وبالمقابل هنالك من يعارض فكرة العودة معتبرين ان تلك العودة تساعد على تعميق الانقسامات الفلسطينية وربما ستؤدي الى حرب اهلية[٢٦].

بدأت بوادر ايجابية لاعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان حين اقر ولاول مرة في تاريخ لبنان المعاصر ، مجلس النواب اللبناني يوم ١٧ - اب - ٢٠١٠ بحق اللاجئين الفلسطينيين في العمل وذلك تم اقراره بالاجماع ولم يشمل حق التملك.

الا ان ردود الفعل الفلسطينية لم تقابل هذا القانون بالتفاؤل التام فقد اشار غسان عبدالله المدير العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان في لبنان الذي اضاف متسائلاً ((انتظرنا اثنين وستين عاماً كي نأخذ حقاً مجتزءاً من حقوق العمل فهل ننتظر ستين سنة اخرى كي نحصل على قانون جديد ليسمح لنا بحق التملك))[٢٧] .

وحذر قائد الكفاح المسلح الفلسطيني في لبنان العميد منير المقدح من مشروع امريكي – (اسرائيلي) يدور في كواليس السياسة الدولية من اجل شطب حق عودة اللاجئين في لبنان. في خطوة لتوطين الفلسطينيين في لبنان والحيلولة دون رجوعهم الى وطنهم ، وهذا ما يرفضه الكثير من الفلسطينيين .

مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان

ان الفلسطينيين وبعد ستة عقود من اللجوء الى لبنان هم ضحية لقيام (اسرائيل) والانظمة العربية المفككة والوضع الهش للبنان ، وفي هذا الاطار يمكن ملاحظة ان لبنان اتسم بغياب مفهوم المواطنة وتعزيز الطائفية السياسية وكان ومازال فريسة الصراعات السياسية الاقليمية شأنهم شأن الفلسطينيين في ذلك[٢٨].

المطلوب من القيادة الفلسطينية الرسمية لطمأنة كل الاطراف اللبنانية هو ايجاد الصيغ والاطر السياسية والقانونية التي تضمن لها توثيق علاقتها بفلسطينيي لبنان وتعزيز اهتمامها باوضاعهم الانسانية والمعيشية بعيداً عن التوظيفات السياسية.

وبديهي ان ذلك تطلب استنهاض منظمة التحرير باعتبارها الكيان المعنوي الموحد والممثل لكل الفلسطينيين وايجاد الصيغ التي تربط الكيان الفلسطيني باللاجئين في لبنان بمختلف الاشكال والطرق والاطر وربما ضمنها اثبات تبعيتهم للمواطنة الفلسطينية مع الاحتفاظ بمكانتهم كلاجئين .

انطلقت رؤية جديدة في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية كان ثمرتها في تشكيل (لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني) على قاعدة تلاقي الشرعيتين اللبنانية والفلسطينية واعادة بناء جسور الثقة في المصارحة وتفعيل الجهود الدبلوماسية لدعم حق العودة والتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في تحسين اوضاع اللاجئين الفلسطينيين حتى عودتهم او تقرير مصيرهم بأنفسهم .

انعكاسات الازمة الفلسطينية على الوضع اللبناني

لقد عانى لبنان من انقسامات سياسية وطائفية كبيرة ومن ازمات داخلية شلت بتداعياتها المؤسسات الدستورية بما في ذلك المجلس النيابي والحكومة والرئاسة ، غير ان هنالك شبه اجماع في لبنان على القلق مما يحدث في فلسطين وانعكاساته المحتملة على الوضع اللبناني.

منذ اكثر من عدة سنوات عانى لبنان من ازمة سياسية داخلية معقدة كانت علامتها الفاصلة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري يوم ١٤ - شباط - ٢٠٠٥ وتشكل ما عرف بقوى الاكثرية او قوى ١٤ / اذار وقوى المعارضة او قوى ٨ / اذار ، وقد انعكس ذلك بشكل قوي على الدولة ومؤسساتها السياسية.

الموقف الرسمي اللبناني من الازمة الفلسطينية

حين فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في ٢٥ - كانون الثاني - ٢٠٠٦ قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتهنئة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل وعدّ ذلك خطوة مهمة في ترسيخ النظام الديمقراطي ودعا وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ المجتمع الدولي لاحترام خيارات الشعب الفلسطيني وأيد تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية[٢٩].

حرصت الحكومة اللبنانية على اقامة علاقات متوازنة مع الرئاسة الفلسطينية ومع حكومة حماس ولم يكن لدى لبنان الذي يعاني من خلافات سياسية داخلية ومشاكل اقتصادية واوضاع امنية سيئة ، الكثير مما يقدمه للفلسطينيين لكنه كان معنياً تماماً بالا تنتقل الخلافات الفلسطينية الى ساحته المتحكمة بالصراعات ومع ذلك لم تمانع الحكومة اللبنانية في قيام حملات شعبية للعديد من المؤسسات للدعم السياسي والاعلامي لجميع التبرعات لمساندة جهود حكومة حماس في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني.

كان لحماس شعبية واسعة في الشارع اللبناني وذلك لان حماس لم تشارك في الحرب الاهلية اللبنانية ولم تدخل في أي صدام مع أي طرف ، كما انها ليس لها وجود مسلح في الساحة اللبنانية ، بخلاف فتح وغيرها من الفصائل وقد اظهرت بعض استطلاعات الرأي بأن حماس تتمتع بشعبية في الوسط الفلسطيني في لبنان اكثر من فتح وهذا عزز من تقدير الحكومة اللبنانية لحماس وامكاناتها في التأثير على الوضع الفلسطيني في لبنان.

حرص لبنان على ان يتم معالجة الازمة الفلسطينية على وفق الرؤية العربية العامة لحل الصراع وبالمبادرة العربية التي اعتمدتها القمة العربية في اذار / ٢٠٠٢ وعندما وقعت مجزرة الشاطىء في قطاع غزة في حزيران / ٢٠٠٦ والتي قتل فيها الاسرائيليون عائلة فلسطينية ، قام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتعزية

عباس هنية وقام بمناشدة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحماس بالتكاتف والتلاحم وتوحيد صفوفهم وتجاوز الخلافات بينهم[٣٠].

وحين تم توقيع (اتفاق مكة) بين فتح وحماس في شباط / ٢٠٠٧ رحبت به معظم القيادات والاحزاب اللبنانية ورأى الرئيس اللبناني امين لحود فيه تطوراً ايجابياً لحقن الدماء والقضاء على بوادر الحرب الاهلية[٣١].

اثنى رئيس الوزراء فؤاد السنيورة على العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ووزير خارجيته سعود الفيصل لدورهما البارز في انجاح الاتفاق بين الفلسطينيين[٣٢].

رحبت الحكومة اللبنانية باتفاق مكة واشاد وزير الخارجية اللبناني بالرعاية السعودية له ودعا الى ان ينسحب ما حصل في فلسطين على لبنان[٣٣]. وقد عبر الرئيس اللبناني امين لحود عن ارتياحه للاتفاق لكن تمنى ان لا تؤدي التدخلات الخارجية الى عرقلة تنفيذه ، واكد ان وحدة الشعب الفلسطيني اساسية لمواجهة المخططات الاسرائيلية[٣٤].

موقف الاحزاب اللبنانية من الازمة الفلسطينية

ليس هنالك اختلاف في مواقف الاحزاب اللبنانية والهيئات الشعبية بشكل عام عن المواقف الرسمية من الازمة الفلسطينية.

فقد اكد تيار المستقبل الذي يقوده النائب سعد الحريري حول الوضع الداخلي الفلسطيني غير انه ابدى قلقه عام ٢٠٠٦ من العدوان (الاسرائيلي) على الشعب الفلسطيني وطالب بتحرك عربي على مستوى خطورة ما يحدث ونبه الى العدوان (الاسرائيلي) يهدد بجر المنطقة الى حلقة عنف خطيرة[٣٥].

اما الجماعة الاسلامية في لبنان القريبة من حماس ، فقد اتسم سلوكها بالمتابعة الحثيثة للوضع الفلسطيني وركزت على احترام نتائج الانتخابات ودعم حكومة حماس وتشجيع الحوار وعدم نقل الخلاف الفلسطيني الى الساحة اللبنانية ، كما قامت بحملات جمع التبرعات للتضامن مع الشعب الفلسطيني لفك الحصار[٣٦].

حمل سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني السابق والذي يتزعم ما يعرف بالقوة الثالثة (منبر الوحدة الوطنية) في لبنان ، فتح وحماس المسؤولية التاريخية لاندلاع الاشتباكات وعدّ ذلك وقوعاً في الفخ وتدميراً لقضية العرب المركزية[٣٧]. وعبر عن خيبة امله عن سبب الاشتباكات بين فتح وحماس قائلاً ((سيكون اكرم لحماس ان تقود المقاومة من ان تبقى في السلطة شاهداً على تمزق الشعب الفلسطيني)) [٣٨].

وفي الاطار السني صدرت دعوات من مفتي لبنان محمد قباني ومن تجمع العلماء المسلمين الفلسطينيين بتجنب الاقتتال الداخلي والدعوة الى الحوار[٣٩].

اما حزب الله الذي يقود المعارضة اللبنانية والذي يحتفظ بعلاقات متميزة مع حماس فقد وقف الى جانب حماس وحكومتها وذلك من منطلق احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني وكسر الحصار ، وقام حزب الله بجمع تبرعات للفلسطينيين واتفق مع حماس في الرؤية الايديولوجية لطبيعة المواجهة مع اسرائيل والولايات المتحدة.

حذر المرجع الديني محمد حسين فضل الله من التعاون الامريكي – (الاسرائيلي) لتعميق الشرخ بين الفلسطينيين وتأسيس فتنة فلسطينية كبيرة ودعا الى الحوار الذي لا بديل عنه[٤٠].

اما الحزب التقدمي الاشتراكي ذو الخلفية الدرزية والذي يقوده وليد جنبلاط فقد حافظ على علاقات متوازنة مع فتح وحماس ، غير ان جنبلاط المعارض للسلوك السياسي لحزب الله وسوريا وايران كان يبدي مخاوف حقيقية من انتقال نموذج غزة الى الساحة اللبنانية وطالب وليد جنبلاط بتأييد (ابو مازن) سياسياً ومالياً[٤١].

ولم تكن مواقف الاحزاب المسيحية في لبنان واضحة سوى موقف جريجوريوس الثالث لحّام ، بطريرك انطاكيا وسائر المشرق والاسكندرية ، واورشليم للروم الكاثوليك الذي قال ((ان التقاتل بين الفلسطينيين هو عار علينا وهو الشر المسيطر الذي يدمر آمال شعبنا)). وانشغلت الفصائل الفلسطينية في لبنان بشكل اساسي في امور الرعاية واغاثة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الهجوم على المخيم[٤٢].

حين قامت حماس بحسم الامر لصالحها في قطاع غزة في منتصف حزيران ٢٠٠٧ لم نجد أي تصريحات لبنانية رسمية ، ربما بسبب انهماك لبنان في تلك الفترة بمشكلة نهر البارد ومشاكل داخلية اخرى ، لقد اكد رئيس مجلس النواب نبيه بري من نداء الى حركتي فتح وحماس بوقف الاقتتال وتفويت الفرصة على (اسرائيل) لان هذا القتال وتلك المواجهات مدمرة للقضية الفلسطينية[٤٣].

كان لبنان يدرك تماماً ان الملفين اللبناني والفلسطيني مترابطان بعضهما مع بعض اذ ان الدول التي تتدخل في لبنان هي نفسها التي تسعى للتدخل في الازمة الفلسطينية فالولايات المتحدة التي تسعى الى بناء شرق اوسط جديد هي بالتأكيد تلعب دوراً اساسياً في كلا الملفين بالاضافة الى دورها في الملفات الاخرى في المنطقة.

موقف فلسطينيي لبنان من الازمة الفلسطينية

كان هنالك قلق حقيقي في الاوساط الفلسطينية في لبنان من الازمة الداخلية الفلسطينية وانعكاساتها ، ولاسيما ان فتح وحماس تتمتعان بشعبية مماثلة تقريباً لدى فلسطينيي لبنان وعلى الرغم من ان فتح تتمتع بوجود مسلح في المخيمات الفلسطينية الا ان حماس لديها وسائل ضغط كالاستعانة ببعض حلفائها في الساحة اللبنانية ومع ظهور الازمة الفلسطينية كان هنالك حرص لدى قيادتي فتح وحماس في لبنان على عدم جر الساحة اللبنانية الى أي نوع من الاحتكاكات ورغم ذلك لم تسلم الساحة اللبنانية من حالات التصعيد والتوتر بين الطرفين(٤٤).

نظمت منظمة فتح حملة اعلامية عنيفة ضد حماس واثر خطاب خالد مشعل في نيسان ٢٠٠٦ الذي اتهم رئاسة السلطة وفتح بالسعي لافشال حكومة حماس.

وقد بلغ التصعيد ذروته عندما سيطرت حماس على قطاع غزة واطلق سلطان ابو العينين امين سر فتح في لبنان ، العديد من التصريحات وصف في احدها بأنها (طغمة وعصابة قتلة) . وجرت مسيرات لانصار فتح في لبنان ضد ما قامت به حماس وتطور الامر الى قيام بعض المسلحين المحسوبين على فتح باطلاق النار على مركز تابع لحماس في مخيم البداوي ، وتم تمزيق صور ويافطات وجداريات لحماس في عدد من المخيمات الفلسطينية غير انه تم تطويق الاحداث بسرعة واعتبرت منظمة فتح ان هذه الاعمال هي مزرية وقام قادتها بتهدئة قواعدهم ومنع الاحتكاكات.

وبصورة عامة فإن موقف الفلسطينيين في لبنان هو لصالح (حماس) اكثر منه لصالح (فتح) اذ حصلت حماس على تأييد ٢٨.٥% من فلسطينيي لبنان بينما حصلت فتح على (٢٥.٨%) وذلك من خلال استطلاع للرأي العام(٤٥).

خاتمة

يعد الوجود الفلسطيني في لبنان احد القوى العربية الفاعلة في النظام السياسي في لبنان ويشكل احد العناصر المحددة للسياسة اللبنانية ، لقد برز ذلك الوجود تحديداً في اعقاب ٥ / حزيران / ١٩٦٧ وعلى الرغم من اختلاف فترات الوجود الفلسطيني في لبنان ، فقد توزع الفلسطينيون من الجنوب الى الشمال ومن بيروت الى البقاع واقاموا داخل المخيمات وخارجها وتم تشكيل مخيمات رئيسة محددة وصلت الى (١٤) مخيم مثل تل الزعتر وعين الحلوة والميه ميه وغيرها.

ان المقاومة الفلسطينية المسلحة انطلقت من تلك المخيمات حيث اتخذت من لبنان قاعدة لنشاط الوحدات الفدائية ضد اسرائيل ، وبعدما شجع لبنان ذلك بدأ يعارض هذا النشاط فيما بعد على ارضه لانه يعرض سلامة لبنان للخطر من جانب دولة (اسرائيل) تملك القدرة العسكرية الفائقة ولان لبنان لم يربط أمنه بأمن الدول العربية على صعيد اخر.

لقد وصلت ذروة الصدام بين الفلسطينيين والفصائل اللبنانية في حادثة عين الرمانة في ١٣ / نيسان / ١٩٧٥ عندما تصدى مسلحون لاتوبيس يقل فلسطينيين وتم قتلهم جميعاً . ومن هنا بدأت الصدامات التي حدت بسوريا الى ان تتدخل في لبنان على وفق غطاء عربي شرعي بموجب مقررات القمة العربية (السداسية) في الرياض ١٦-١٧ تشرين الثاني ١٩٧٦ وتشكلت جبهتان يسارية ويمينية تضم الاولى الفلسطينيين والقوى اليسارية اللبنانية ويمينية تضم سوريا والجبهة اللبنانية (القوى المحافظة) . وجاء الاجتياح (الاسرائيلي) لبيروت عام ١٩٨٢ ليشكل سابقة خطيرة في وجود الفلسطينيين في لبنان اذ اكد نتائجه خروج الفلسطينيين من بيروت والدمار الذي لحق بالمخيمات الفلسطينية في لبنان ومنها مخيمات عين الحلوة في صيدا الذي يضم (٢٠) الف فلسطيني ومخيمي برج الشمالي والرشيدية.

لقد اسهم الاجتياح اللبناني لبيروت من الحد من نشاط المقاومة الفلسطينية وهذا هو الهدف الذي تدخلت من اجله (اسرائيل) في لبنان ، ثم اعقبتها الحرب التي دارت بين حركة امل ومنظمة التحرير الفلسطينية عامي ١٩٨٥-١٩٨٧ لتزيد اوضاع الفلسطينيين سوءاً في لبنان اذ تم تدمير المخيمات كمخيم برج البراجنة وشاتيلا ولم تنته تلك الحرب الا بعد عقد اتفاق صيدا في ١١ - ايلول - ١٩٨٧.

استمرت اوضاع الفلسطينيين بالتوتر وعدم القدرة على حصول اتفاق يكفل حماية المخيمات حتى جاءت اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩ التي أسهمت في تحديد العلاقات اللبنانية – الفلسطينية وحل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والمقصود بها الوجود العسكري الفلسطيني ورفض مبدأ التوطين.

ومثلما اثرت مجريات الاحداث في لبنان على الوجود الفلسطيني في لبنان فإن الازمة الفلسطينية قد القت بظلالها على الوضع الداخلي في لبنان ، فعندما فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي يوم ٢٥ / كانون الثاني / ٢٠٠٦ رحبت الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة بذلك وحرصت على اقامة نوع من التوازن في علاقاتها مع حماس والسلطة الفلسطينية على الرغم من تعاطف اغلبية الشعب اللبناني والاحزاب السياسية كحزب الله مع حماس وذلك للتقارب الايديولوجي ولان حماس لم تشارك في الحروب الاهلية اللبنانية

ولم تدخل في صدام مع أي طرف او أي فصيل من الفصائل اللبنانية ولم يكن لها وجود مسلح في الساحة اللبنانية وهي لذلك تتمتع بشعبية واسعة في لبنان وحتى في الوسط الفلسطيني في لبنان.

حرص لبنان على معالجة الازمة الفلسطينية على وفق الرؤية العربية والمبادرة العربية التي اعتمدتها قمة بيروت في اذار ٢٠٠٢ واتفاق مكة في شباط ٢٠٠٧ لحقن الدماء والقضاء على بوادر الحرب الاهلية بين فتح وحماس.

لقد تأثر لبنان بالازمة الفلسطينية والوجود الفلسطيني مرتبط تماماً بالازمة اللبنانية وذلك لاعتبارات عدة فضلاً عن ان الدول التي تتدخل في لبنان هي نفسها التي حركت خيوط الازمة الفلسطينية وذلك من اجل تطبيق ما يسمى بخارطة الطريق او بناء شرق اوسط جديد.

المصادر والمراجع

١- مجلة المنبر ، عدد ٥٩ في ٢٠٠٩ ، فرنسا ، ص ٣٥.

٢- د. محسن صالح ، محددات الرؤى اللبنانية للازمة الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٥٠ ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٨.

٣- فتحية السعودي ، احوال الفلسطينيين الصحية والاجتماعية في لبنان ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٧٩ ، ص ٤٦-٤٧.

4- Encyclopidia Britannica , Volume , 22 , Marcopadia Fifteenth edition , 1986 , P.15.

٥- يحيى احمد الكعكي ، الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٨٤.

٦- عصام نعمان ، الى اين يسير لبنان ؟ بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٩ ، ص ٨٩.

٧- اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ نصت على اعطاء الحكومة الفلسطينية حرية التصرف في معسكرات اللاجئين والمخافر المتقدمة في الجنوب على طول الحدود مع (اسرائيل) وشددت منظمة التحرير الفلسطينية بالمقابل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية في لبنان وقد الغيت من جانب لبنان ١٩٨٧. ينظر :

Encyclopidia Britannica , Op. Cit., P. 15

٨- فؤاد مطر ، سقوط الامبراطورية اللبنانية ، بيروت ، دار القضايا ، ط٢ ، ١٩٧٨ ، ج١ ، ص ١١.

٩- تمثل الحركة الوطنية الجبهة اليسارية والتي تضم (الحزب الشيوعي ، حزب العمل الشيوعي ، حركة ١٤ تشرين ، حزب البعث السوري ، حركة المرابطون ، الحزب التقدمي الاشتراكي).

ينظر : عبدالمنعم شفيق ، حقيقة المقاومة قراءة في اوراق الحركة السياسية الشيعية في لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٩.

١٠- الجبهة اللبنانية وهي تتكون من (ميليشيا حزب الكتائب بزعامة بيار الجميل وميليشيا النمور التابعة لحزب الوطنيين الاحرار بزعامة كميل شمعون ، وميليشيا تحرير زغرتا بزعامة طوني فرنجية ومعهم ميليشا حراس الارز)

ينظر : عبدالمنعم شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٠.

١١- عبدالمنعم شفيق ، المصدر نفسه ، ص ١٧٢.

١٢- الهيثم الايوبي ، ثمانية مكاسب اسرائيلية من الحرب الاهلية في لبنان ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٦٠ ، تشرين الاول والثاني ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧.

١٣- الهيثم الايوبي ، المصدر السابق ، ص ٣٦.

١٤- عبدالمنعم شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٣.

١٥- باتريك سيل ، الاسد صراع على الشرق ، بيروت ، د.ت ، ص ٤٣٣-٥٠٠.

؛ درية شفيق بسيوني ، الدبلوماسية الاميركية تجاه ازمة الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد (٧٨) ، ١٩٨٣ ، ص ٣٨.

١٦- السيد زهرة ، ابعاد الغزو الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد ٦٩ ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٨.

؛ زئيف شيف وايهود يهاري ، حرب اسرائيل في لبنان ، نيويورك ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨.

١٧- Moshe Efrat , The Palestainan Population in Lebanon , Facllacies , international Problems , 1984 , P. 73

١٨- د. اسراء شريف الكعود ، النظام السياسي في لبنان (١٩٨٢-١٩٩٥) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٧.

١٩- تشكلت جبهة التحرير والتوحيد عام ١٩٨٧ لتضم حلفاء سوريا ، وثلاثة عشر ميليشيا اسلامية (حركة امل (افواج المقاومة اللبنانية) ، الحزب الشيوعي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، حزب البعث ، التنظيم الناصري

الشعبي) ، وقد كان لسوريا اثر هام في لم شمل تلك الميليشيات الاسلامية ، ينظر : د. اسراء شريف الكعود ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧.
٢٠- د. شفيق الحوت ، مستقبل العلاقات اللبنانية – الفلسطينية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد ١٤٣ ، ١٩٩١ ، ص ٩٨.
٢١- ينظر اصل الوثيقة المنشورة في مجلة ابعاد ، بيروت ، المركز اللبناني للدراسات ، العدد الاول ، ايار ، ١٩٩٤ ، ص ١٩٠-١٩٧.
٢٢- جريدة النهار ، بيروت ، العدد ٢٠٩٨٠ ، في ١١ / ايلول / ١٩٩٥.
٢٣- Lemonde , France , No., 14001 , 1/2/1990.
٢٤- Simha Flapan , The Knesset rotes on the refugee problem , New York , December , 1991 , P.8
;
Stanley Fisher , Leonard , J. Hansman , Security Pease in Middle East Project on Economics , Transition , Cambrige Mass , 1994 , P.73
٢٥- قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج عن اليوم العالمي للاجئين ، ٢٠٠٩ ، ٢٠ / حزيران ، ٢٠٠٩.
٢٦- جريدة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ٥٨٨٨ في ١١ / كانون الثاني / ١٩٩٥.
٢٧- http : // www. Said on line . com
٢٨- http : // www. Malazi. Com / index .
٢٩- محسن صالح ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.
٣٠- جريدة السفير ، لبنان ، ١٥ / حزيران / ٢٠٠٦.
٣١- صحيفة الخليج ، الامارات في ١١ / شباط / ٢٠٠٧.
٣٢- جريدة السفير ، لبنان في ١٢ / شباط / ٢٠٠٧.
٣٣- جريدة السفير ، لبنان في ١٣ / شباط / ٢٠٠٧.
٣٤- جريدة السفير ، لبنان في ١ / اذار / ٢٠٠٧.
٣٥- جريدة السفير ، لبنان في ١٣ / شباط / ٢٠٠٧.
٣٥- جريدة السفير ، لبنان في ٣٠ / حزيران / ٢٠٠٦.
٣٦- جريدة المستقبل ، بيروت ، ١٩ / تشرين الثاني / ٢٠٠٦.
٣٧- جريدة السفير ، لبنان في ٣ / تشرين الاول / ٢٠٠٦.
٣٨- جريدة القدس العربي ، لندن في ٢٢ / ايار / ٢٠٠٦.
٣٩- جريدة القدس ، لندن في ٢٣ / ايار / ٢٠٠٦.
٤٠- محسن صالح ، المصدر السابق ، ص ١٣١.
٤١- المصدر نفسه ، ص ١٣١.
٤٢- المصدر نفسه ، ص ١٣٠.
٤٣- جريدة السفير ، لبنان في ١٤ / حزيران / ٢٠٠٧.
٤٤- محسن صالح ، المصدر السابق ، ص ١٣١.
٤٥- http : // www. Paldf. Net / Forum / show Thead.

Palestinian Existence in Lebanon and Reflections of Palestinian Crisis on Lebanese Setting

Dr. Isra Shreef
History Dept. - College of Education Women - Baghdad University

Abstract:

The Palestinian existence in Lebanan is regard as active Arab powers in political system in Lebanan. This existence arises exactly in Lebanan on 5 / June / 1967. The Palestinians distributed from south to north, from Bayrouth

to Al-Bquaa, also they lived in Camps like (Tal Al-Zater), (Aen Al-hlwa, Mya – Mya) and so on.

The armed Palestinian resistance breakout from these camps in Lebanan against Israel, Lebanon rejected this conflict to avoid any confrontation with Israel which have big military and high ability in different aspects in addition security of Lebanan did not connected with security of Arab states in other side the civil war which break out in Lebanon impact upon Palestinians in turn the Palestine crisis impact upon internal setting in Lebanan. There is a specific power intervened in Lebanon and Palestine in order to achieve the (way map) or new Middle East.